

القرار ٢٢٧٣ (٢٠١٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٧٦٤٤، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) وإلى جميع قراراته اللاحقة بشأن ليبيا،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2016/182)،

وإذ يعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها البعثة والممثل الخاص للأمين العام لتيسير

التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية للتحديات التي تواجه ليبيا،

وإذ يشير إلى القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي يؤيد بيان روما المؤرخ ١٣ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي ينادي بدعم حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا، التي ينبغي أن يكون مقرها في العاصمة طرابلس،

وإذ يكرر تأكيد دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات،

المغرب، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني

مؤلفة من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء، تدعمها مؤسسات الدولة الأخرى، بما في ذلك

مجلس النواب ومجلس الدولة، وإذ يرحب بإقرار مجلس النواب مبدئياً للاتفاق السياسي الليبي

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦،

وإذ يدرك أهمية استمرار الطابع الشامل للعملية وإذ يشجع بقوة جميع الأطراف في

ليبيا على أن تنخرط في الاتفاق وتعمل بشكل بناء وبجس نية على تطبيقه،



وإذ يشجع حكومة الوفاق الوطني على إكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، باعتبار ذلك خطوة حاسمة من أجل التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية في ليبيا ومكافحة خطر الإرهاب المتزايد،

وإذ يكرر تأكيد طلبه أن تقدم جميع الدول الأعضاء الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وأن تعمل مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على إعداد مجموعة من تدابير الدعم المنسقة لبناء قدرات حكومة الوفاق الوطني، بما يتماشى مع أولويات ليبيا ويستجيب لما تطلبه من مساعدة، وإذ يكرر أيضا تأكيد دعوته جميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع أنشطة البعثة، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق،

وإدراكا منه، في الظروف الحالية، لضرورة تمديد ولاية البعثة لفترة قصيرة لتمكينها من مواصلة تقديم المساعدة إلى المجلس الرئاسي من أجل مواصلة سعيه إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني، التي ينبغي أن يكون مقرها في العاصمة طرابلس، وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي،

وإذ يشير إلى ما خلص إليه في القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥) من أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

١ - يقرر أن يمدد حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ولاية البعثة، على النحو المبين في الفقرة ١٢ من القرار ٢٢٣٨ (٢٠١٥)، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، بما يتماشى على نحو تام مع مبادئ الملكية الوطنية، ويعترف بحاجة البعثة إلى إعادة وجودها في ليبيا، والحاجة إلى اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذه الغاية؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ٦٠ يوما بعد إجراء مشاورات مع السلطات الليبية تقريرا عن التوصيات المتعلقة بدعم البعثة للمراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية وعن الترتيبات الأمنية للبعثة؛

٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.